STATE OF PALESTINE
Ministry of Women's Affairs
Legal Affairs

دولة فلسطين
وزارة شؤون المرأة
الشؤون القانونية

6 حزيران 2024

معالي الأخت منى الخليلي **حفظها الله**

وزيرة شؤون المرأة

تحية طيبة وبعد ،،،

الموضوع: تقرير الاجتماع رقم (1) للجنة الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة

نهديكم أطيب التحيات والأمنيات، وبالإشارة إلى الموضوع المذكور أعلاه، نرفق إلى معاليكم تقريراً عن مجريات الاجتماع الذي تم عقده بتاريخ 3 حزيران 2024 لأعضاء اللجنة الوطنية لمناهضة العف، حيث تم مناقشة ما يلي:

اولاً: تفعيل عمل اللجنة من خلال

أ. الاستناد إلى الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف للأعوام 2023 – 2030، لتحديد القضايا ذات الأولوية التي سيتم العمل عليها خلال الفترة القادمة خاصة في ظل الوضع السياسي والاقتصادي وجرائم الاحتلال التي تزداد شراسة بشكل يومي على كل مناحي الحياة في فلسطين، وما تمخض عن هذا الوضع من تفاقم مخاطر العنف ضد النساء خاصة جرائم الإبادة الجماعية في قطاع غزة، وما تبعه.من دمار شامل للبنية التحتية وشُح الموارد المالية، والحرمان من كافة الحقوق الأساسية وأهمها الحق بالحياة والسكن والتعليم والعمل والتنقل والوصول إلى خدمات الصحة والعدالة وغيرها، ومخاطر المجاعة التي تهدد حياة المواطنين بشكل عام.

ب. تقديم الخدمات لضحايا العنف دون تمييز وبشكل شمولي والتركيز على الإغاثة وإعادة الإعمار والتمكين الاقتصادي وفقاً للاحتياج وهذا يتطلب التنسيق والتعاون مع كافة القطاعات على المستوى الرسمي ومؤسسات المجتمع المدني.

ت. تطوير آلية للمتابعة والتقييم للإنجازات المتحققة مقارنة مع ما تضمنته الاستراتيجية أولويات وتدخلات

ث. عقد اجتماعات بشكل دوري لعرض الانجازات ورصد المعيقات وتصويب مسارات العمل.

ثانياً: تطوير منظومة الحماية لضحايا العنف بما يشمل:

أ. مراجعة التشريعات السارية حالياً مثل قانون العمل وقانون الأحوال الشخصية وقانون العقوبات.

ب. استكمال العمل على مشروع قانون حماية الأسرة من العنف. ومشروع قانون مكافحة الاتجار بالبشر، ومشروع قانون المساعدة القانونية.

ت. مراجعة قرار بقانون المعدل لتشريعات الأحوال الشخصية بشأن تحديد سن الزواج في فلسطين وما شمله من استثناءات من خلال وضع معايير وضوابط أكثر وضوحاً لمنح الاستثناء بما يراعي الحقوق الصحية والنفسية والتعليمية لكلا الجنسين.

ث. مراجعة نظام مراكز حماية المرأة المعنفة رقم (9) لسنة 2011، وتوفير بدائل للحالات المستثناة.

ج. استكمال العمل على تعديل نظام التأمين الصحي ليشمل ضحايا العنف.

ح. تعزيز وصول النساء الى خدمات قطاع العدالة من خلال إضافة مؤسسات العدالة إلى عضوية اللجنة بما يشمل مجلس القضاء الأعلى، القضاء الكنسي، النيابة العامة، وشرطة حماية الأسرة والأحداث.

خ. استهداف الكوادر البشرية مُقَدمي الخدمة لضحايا العنف ضمن برامج تدريب تنسجم مع المتغيرات الحالية.

د. استهداف مفتشي العمل ضمن برامج تدريب للتقصي عن مؤشرات العنف في بيئة العمل.

البيرة ، الرمز البريدي: P6160516 هاتف:2423315،2429461،2429462 Tele: فاكس (02)2422175 Fax info@mowa.pna.ps

ثالثا: مراجعة ملف مرصد العنف:

إعادة دراسة كافة المرجعيات التي أسست لوجود المرصد من حيث قرار الإنشاء والمؤسسات الأعضاء فيه، ودور كل منها والاستمارة الخاصة برصد العنف وما تم تحقيقه من انجازات، ووضع تصور جديد للهدف من وجوده وآلية عمله، ليكون مرجعية وطنية قادرة على إعطاء احصائيات ومؤشرات علمية عن كافة أشكال العنف مع ضمان سرية وخصوصية المعلومات.

رابعاً: نتائج الاجتماع:

1. تشكيل لجنة لمراجعة عمل المرصد تضم كل من (وزارة شؤون المرأة، وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة الصحة، الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، شؤون المحافظات.
2. إضافة النيابة العامة، ومجلس القضاء الأعلى، والقضاء الكنسي، وشرطة حماية الأسرة والأحداث، إلى عضوية اللجنة الوطنية لمناهضة العنف.
3. المتابعة والتنسيق مع المؤسسات ذات العلاقة لاستكمال العمل على التشريعات المذكورة سابقاً.

سونا نصار
مستشارة قانونية